

## الجنينة نموذج للانفلات الأمني المزعج للسلطة في السودان

المساعدة المتضررين والمتأثرين بالحرب من كل الأطراف المتصارعة في مدينة الجنينة.

وتبحث السلطة الانتقالية كيفية تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للمتضررين جراء الأحداث الدامية في الجنينة عبر منظمات إنسانية محلية ودولية.

وقال عمر عبدالكريم مفوض المساعدات الإنسانية في غرب دارفور، إنه شرح الوضع الإنساني للسلطات والحاجة إلى تقديم يد العون للنازحين البالغ عددهم 95 ألف نازح يتوزعون على المؤسسات الحكومية من بينهم النساء والأطفال وكبار السن.

وأكد عبدالكريم على ضرورة نبذ العنف والاحتراب ورتق الشئخ الاجتماعي وتعزيز قيم المصالحة والسلم في مدينة الجنينة.

ودعا القيادي في حركة "تحرير السودان" مصطفى تمبور الحكومة الانتقالية لإغلاق الحدود مع تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا وجنوب السودان "لحد من انتشار السلاح وإيجاد سد منيع لعابري هذه الحدود من التفتحتين والمليشيات".



عزالدين الشيخ  
هدفنا بسط هيبة القانون وتعزيز قيم السلم الاجتماعي

واعتبر تمبور أن حسم حالة الانفلات "يتطلب من الحكومة التحرك لخلق الحدود الإقليمية مع دارفور".

واحتجاج مهمة فرض الأمن في مناطق مختلفة من دارفور إلى جمع السلاح، حيث تفيد تقارير غير رسمية بأن القبائل تمتلك مئات الآلاف من قطع السلاح بينها أسلحة ثقيلة ومتوسطة.

وأكد تمبور على "تشكيل آلية القوة المشتركة التي قوامها 12 ألف جندي بأسرع ما يكون في إطار الترتيبات الأمنية لاتفاق السلام، لتنتشر في إقليم دارفور من أجل توفير الأمن على الأرض".

وعزا التأخر في تشكيل تلك الآلية لأسباب لوجستية في ظل الوضع الاقتصادي المتدهور الذي تعاني منه البلاد.

وكان مجلس الوزراء السوداني قد أعلن في يناير الماضي عن تشكيل قوة حماية المدنيين في ولايات دارفور تتكون من 6 آلاف جندي من قوات الشرطة والجيش والدعم السريع والمخابرات، حيث ينتظر انضمام 6 آلاف جندي إضافي من الحركات الموقعة على اتفاق السلام في جوبا لتعزيز مهمة القوة.

وانضمت حركة تحرير السودان إلى اتفاق السلام مع الحكومة السودانية المعروف باتفاق سلام جوبا في السادس والعشرين من مارس الماضي.

الجنينة (السودان) - تسارع السلطة الانتقالية في السودان الزمن لإنابات قدرتها على استعادة الأمن والقانون في مناطق التوتر في إقليم دارفور، بعد انسحاب القوة الأممية وإحلال قوة محلية مكانها، لكن المعارك الدامية الأخيرة سلطت الضوء أكثر على مدى نجاح الخرطوم في إطلاق حوار مجتمعي بالتوازي مع عملية فرض الأمن والقانون.

وانتهى عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان الأربعاء جولة استمرت يومين في مدينة الجنينة، أعقبها إعلانه لقرارات يتضمن بعضها خطة لـ"ترسيخ الأمن" في المنطقة المضطربة.

وكانت مشاهد الدمار والتخريب ظاهرة للعيان في عيون الكاميرات التي واكبت جولة رئيس مجلس السيادة إلى مدينة الجنينة. ويقول مراقبون إن هذا الأمر يدفع بالسلطة الانتقالية إلى تعزيز عملها لمنع تجديد أعمال العنف لأنها ستستكون مقياسا لمدى نجاحها في فرض الأمن بعد التوقيع على اتفاق جوبا وفرض الترتيبات الأمنية.

وأول البرهان لوزير الداخلية في الحكومة الانتقالية السودانية مهمة التباحث مع مختلف القوى السياسية والمجتمعية في منطقة الجنينة التي شهدت أعمال عنف دامية.

والتقى الفريق أول عزالدين الشيخ بلجنة خماسية من قبيلة المساليت التي كانت محور الاشتباكات الأخيرة مع قبيلة "الريزيقات".

وأكد الوزير السوداني على الالتزام التام بكافة القرارات التي اتخذتها السلطة الانتقالية لـ"بسط هيبة القانون وتعزيز قيم السلم الاجتماعي بين مكونات المجتمع".

وأشار إلى ضرورة التعاون الكامل مع الأجهزة المختصة لصد المخطئين والقبض عليهم ومكافحة أوكار الجريمة ومنع الظواهر السالبة، فضلا عن جمع السلاح.

وشهدت الجنينة أحداث عنف قلبية أدت إلى مقتل أكثر من 144 شخصا وإصابة نحو 233 بحسب إحصاءات لجنة أطباء السودان غير الحكومية.

ويعد انتشار السلاح العائق الأبرز في طريق السلطة الانتقالية التي تستعد لإرسال 12 ألف جندي للقيام بالمهام الأمنية في دارفور.

ويقول مراقبون إن من الضروري على السلطة الانتقالية العمل على معالجة الجوانب النفسية والاجتماعية للمواطنين في دارفور، فاشتبكات مدينة الجنينة قديمة ومترامية، وتحتاج للبحث في جذور الأزمة وبناء جدار الثقة بين أصحاب المصلحة في المنطقة.

وتخفف وزير الداخلية أن السلطة الانتقالية تستعد لطرح مبادرة مجتمعية

## العاهل الأردني يتدخل شخصيا لإنهاء أزمة فتاة متهمه بإهانتته

### الملك لا يحتاج أزمات جديدة بعد الهزات الأخيرة



إهداء من مصور الموقع  
تصنيع البلبا

### تهدئة داخلية ضرورية

وسشهد الأردن على مدار الأشهر الأخيرة مسيرات احتجاجية رفضا للقيود المفروضة لاحتواء كورونا، وسط حالة غضب من طريقة تعاطي الحكومة التي اتسمت أداؤها حتى الآن بالارتباك والاهتزاز، وهو ما ترجم موجات الاستقالة والإقالة والتوبيخات الملكية المتوالية للمسؤولين، وأخرها في حادثة السلط التي شكلت للشارع النقطة التي أفاضت الكاس قبل بروز الأزمة السياسية الأخيرة.

وفوجئت الفتاة لاحقا بشكوى قانونية قدمتها السيدة ضدها بتهمة "إطالة اللسان على الملك"، وأدانته محكمة صلح عمان في التاسع والعشرين من مارس الماضي وحكمت عليها بالسجن عاما واحدا مع وقف التنفيذ، لكن الحكم كان قابلا للتفويض حال كررت فعلها.

وقال مصدر قضائي أردني الخميس إن إسقاط القضية تم لأن "البيانات المقدمة في سياق الدعوى تدل على أن المستأنفة لم تكن تقصد الإساءة لجلالة الملك أو النيل من كرامته واعتباره الأدبي بأي شكل من الأشكال".

وتنص المادة 195 من قانون العقوبات على عقوبة تتراوح بين السجن سنة واحدة إلى السجن ثلاث سنوات لمن يهان بإطالة اللسان على مقام الملك شفوياً أو خطياً أو بأي شكل يمس كرامته.

#بوي أحسن من الملك  
ثورة ضد تقديس الملك

وكانت محكمة أمن الدولة الأردنية قد بدأت الأربعة تحقيقاتها مع بين 14 و20 متهما في قضية "المؤامرة"، التي اتهم فيها الأمير حمزة، قبل أن يتكفل الملك بملها ضمن إطار الأسرة الهاشمية. ولم تنجح الإجراءات الحكومية المتخذة منذ أكثر من عام في تهدئة حالة الغضب الشعبي والغليان على فشل قرارات وقف تداعيات التأثيرات السلبية لأزمة اللجوء على مختلف مناحي الحياة في الأردن.

وقت مضى عن الهدوء بعد العواصف من الأسئلة التي لا تنتهي بشأن الأزمة الأخيرة، التي أثار ردود فعل داخلية وخارجية.

وكانت محكمة أمن الدولة الأردنية قد بدأت الأربعة تحقيقاتها مع بين 14 و20 متهما في قضية "المؤامرة"، التي اتهم فيها الأمير حمزة، قبل أن يتكفل الملك بملها ضمن إطار الأسرة الهاشمية.

ولم تنجح الإجراءات الحكومية المتخذة منذ أكثر من عام في تهدئة حالة الغضب الشعبي والغليان على فشل قرارات وقف تداعيات التأثيرات السلبية لأزمة اللجوء على مختلف مناحي الحياة في الأردن.

عكست الأزمات المتلاحقة ومخاوف اتساعها في الأردن سرعة تحرك الملك عبدالله الثاني لنزع فتيل أي أزمة قد تعكر الأجواء السياسية والأمنية في المملكة، التي هدأت فيها للتسو أكبر أزمة كان محورها ولي العهد السابق ورئيس ديوان ملكي أسبق وأحد أفراد الأسرة المالكة.

### عمان - عكس اتصال هاتفي للعاهل

الأردني الملك عبدالله الثاني بفتاة صدر بحقها حكم قضائي بالسجن بتهمة الإساءة للملك، وأثارت قضيتها ردود فعل شعبية واسعة، حرصه الشديد على نزع فتيل أي أزمة مستجدة في الأردن في ظل ما يعيشه من أزمات متلاحقة.

وقال مصدر قضائي أردني إن محكمة الاستئناف قضت الخميس بعدم مسؤولية الفتاة التي أدانته محكمة صلح جزء شمال عمان بـ"جرح إطالة اللسان على الملك".

وجاء إسقاط الحكم القضائي بحق الفتاة أثر الدباس بعد تدخل مباشر من العاهل الأردني في القضية، التي أثار تفاعلا شعبيا كبيرا بين الأردنيين وزادت المطالبات بإجراء إصلاحات قانونية.

كما أثرت القضية في توقيت حساس تعيشه الأسرة المالكة في الأردن بعد الأزمة الأخيرة التي كان محورها ولي العهد السابق الأمير حمزة بن الحسين، الذي وجه في الكثير من المناسبات انتقادات لسوء إدارة الحكومات وانتشار الفساد.

وراث دوائر سياسية أردنية أن التحرك السريع للملك لمعالجة قضية الفتاة بعد الأحكام القضائية الأخيرة هدفه منع إثارة الرأي العام الداخلي أكثر في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي زادت مؤخرا تداعيات انتشار فيروس كورونا.

### قضية الفتاة تزامنت مع أكثر الأوقات حساسية في الأردن بعد الأزمة الأخيرة التي كان محورها الأمير حمزة بن الحسين

وأشارت تلك الدوائر إلى أن حيس امرأة لأنها قالت كلاما في مشادة كلامية في الشارع وقد لا يقصد به الإساءة للملك سيزيد التركيز على بعث الخوف بين الأردنيين على صعيد ملف الحريات الفردية والجماعية.

واعتبرت مصادر سياسية أن أكثر ما يخشاه الأردن الآن هو فتح الملفات في

## القدس تدخل بازار المزادات الانتخابية في فلسطين

ترشحه للانتخابات الرئاسية، وتقول قيادات في الحركة، التي تسيطر على الضفة الغربية، إن مرشحها للانتخابات الرئاسية ستحدده أطرها الحركية، وتستبعد أن يكون البرغوثي واحدا منها، خاصة أن الحديث يدور حول ترشح عباس إلى تلك الانتخابات البرلمانية.

وسجلت 36 قائمة انتخابية منها 7 قوائم حزبية و29 قائمة مستقلة بمشاركة 1389 مرشحا ومرشحة ضمن هذه القوائم لخوض الانتخابات التشريعية. وستكون بداية الدعاية الانتخابية لأول استحقاق منذ الانقسام الداخلي في نهاية الشهر الجاري.

وأعلن القدوة الأربعة من غزة أن مروان البرغوثي هو مرشح قائمة الحرية إلى الانتخابات الرئاسية، ويبدو أنه حسم الأمر الآن أكثر من أي وقت مضى خاصة في ضوء الانقسام الشديد داخل حركة فتح بعد تشكيل قوائم انتخابية منفصلة في الانتخابات البرلمانية.

وواجه البرغوثي، الذي لم يصدر عنه شخصيا ما يؤكد أو ينفي اعترافه بالترشح للانتخابات الرئاسية، حملة واسعة النطاق داخل فتح بعد تشكيل قائمة مشتركة مع القدوة لخوض الانتخابات التشريعية.

وقال ناصر القدوة القيادي الفلسطيني الذي فصلته حركة فتح من لجنته المركزية، إنه "على الرغم من كل التحفظات بشأن فكرة الانتخابات تحت الاحتلال، والكثير من المسائل الغامضة والمشكوك فيها، إلا أن الشعب الفلسطيني حسم النقاش باتجاه ضرورة ممارسة حق الديمقراطية وحقه في الانتخاب".



حسين الشيخ  
لن نسمح أن يكون ثمن الانتخابات التنازل عن القدس

وأضاف القدوة، الذي يزور قطاع غزة وسيعقد لقاءات قد تشمل قيادات من حماس والجهد الإسلامي، أنه "في حال تعمدت إسرائيل منع الانتخابات في القدس، قد نعيد النظر في عدة أمور، لكن التوجه السليم هو الإصرار على إجراء الانتخابات وعقدنا بالقدس والنضال من أجل ذلك".

وتنتظر حركة فتح موقفا رسميا من الوجود حاليا في ألمانيا لإجراء فحوصات طبية، سيعمل على طلب وساطة ألمانية لهذا الغرض.

وتخوض قيادات من فتح الانتخابات في ثلاث قوائم، من أبرزها قائمة المستقبل التي تمثل القيادي محمد دحلان، والحرية بقيادة ناصر القدوة وفدوى البرغوثي زوجة الأسير في السجون الإسرائيلية مروان البرغوثي.

ويرى مراقبون أن مسألة تنظيم الانتخابات في القدس من عدمها، دخلت في بزار المزادات الحزبية بعد تصاعد الجدل بشأنها، على الرغم من عدم تحديد الموقف الإسرائيلي النهائي من العملية ذاتها.

وتجمع غالبية القوائم الانتخابية المسجلة في لجنة الانتخابات والبالغ عددها 36 قائمة على ضرورة إجراء الانتخابات في القدس.

ولم تبلغ إسرائيل رسميا السلطة الفلسطينية بأي قرار نهائي بشأن تنظيم الانتخابات في الشطر الشرقي من المدينة المحتلة، وسبق لها أن وافقت على إجراء الانتخابات في المدينة خلال عامي 2005 و2006. وتحدثت مصادر فلسطينية بأن الرئيس محمود عباس، الموجود حاليا في ألمانيا لإجراء فحوصات طبية، سيعمل على طلب وساطة ألمانية لهذا الغرض.

مسألة التأخير في حسم قضية إجراء الانتخابات في القدس الشرقية يعود إلى فشل المجتمع الدولي في ممارسة ضغوطه على إسرائيل لإجراء تلك الانتخابات.

وأضاف أن حماس تقف إلى جانب فتح في المطالبة بإجراء الانتخابات في القدس.



استحقاق انتخابي لا يحتمل التأجيل

البرلمانية المقررة في مايو المقبل، خاصة أن التنافس سيكون على أشده مع قوائم فتحاوية منفصلة عن القائمة الرئيسية لفتح أكثر منه التنافس مع حركة حماس.

وقال القيادي في حركة حماس خليل الحية، الذي يقود قائمة الحركة الإسلامية في الانتخابات التشريعية، إن

ويستعد نقاش واسع داخل الفصائل والأحزاب الرئيسية حول إمكانية تأجيل الانتخابات التشريعية، في حال رفضت إسرائيل إجراء الانتخابات في مدينة القدس المحتلة.

وتعتبر حركة فتح أن عدم تنظيم الانتخابات في القدس بمثابة التنازل عن المدينة التي تحتلها إسرائيل. وقال حسين الشيخ عضو اللجنة المركزية في حركة فتح ووزير الشؤون المدنية، "لن نسمح أبدا أن يكون ثمن الانتخابات سياسيا التنازل عن القدس ومشاركة المقدسين فيها وتحديد داخل القدس الشرقية...".

ويقول سياسيون فلسطينيون إن الموقف الذي تتخذه حركة فتح يعبر أكثر عن مخاوف حقيقية داخل الحركة من خسارة كبيرة في الانتخابات